تحليل الأمن الإنساني في العراق

■ أ.د. كامل علاوي كاظم *
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

الأمن الانساني في العراق : مقاربة من منظور التنمية الانسانية

أولاً: المقدمة

برز مفهوم الأمن الإنساني كرديف لمفهوم الأمن القومي الذي كان سائدا» أبان الحرب الباردة وأصبح أكثر انتشارا» عندما تبنى البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٤ في تأكيده على محاولة إشراك الناس في عملية التنمية لوجود الرابط القوي بين الأمن والتنمية، وقد حدد ثمانية أبعاد للأمن الإنساني هي (الاقتصادي، المالي، الغذائي، الصحي، البيئي ، الجندري ، الشخصي ، المجتمعي ، السياسي) . وقد تبنت كثير من الدول هذا المفهوم وضمنته في تقاريرها الوطنية. ولم تقتصر الحكومات على الأبعاد المارة الذكر بل هناك قائمة من الموضوعات تختلف من دولة إلى أخرى حسب وجهة نظر الدولة إلى هذا المفهوم وللتهديدات والعقبات التي تواجهها فقد ادخل اليه موضوعات مثل ، حظر الألغام ضد الأشخاص، منع

* باحث اقتصادي وأستاذ الدراسات العليا.

التجنيد العسكري ضد الأطفال، تعزيز القانون الدولي وغيرها، لذا فان مفهوم الأمن الانساني ليس مفهوما» ساكنا» بل مفهوما متجددا « مما يجعل مناقشته وتحديد آلياته أمرا» لابد منه.

إن الأمن الإنساني يهتم أساسا» بالفرد والمجتمع أكثر من اهتمامه بالدولة نفسها وهنا يتطلب الأمر التمييز بين مفهومين هما «الأمن الوطني « الذي يركز على وحدة أراضي الدولة وحرية شكل الحكومة و» الأمن الإنساني « الذي يهتم بالناس والمجتمع وبالأخص الناس الذين يعانون من حالات متطرفة من الاستبعاد والإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. وعلى ضوء هذا فان التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني هي ليست بالضرورة تهدد امن الدولة.

و يرتبط الأمن الإنساني بالتنمية البشرية من خلال التكافؤ والاستدامة والنمو الاقتصادي والتحرر من الخوف والتخلص من الفقر وإشاعة والحكم الصالح والاستقرار السياسي، وهذه الظواهر قد تكون لها آثارا ايجابية في حالة تحسنها وآثارا سلبية في حالة تدهورها.لذا فان الدول تسعى إلى تحقيق امن إنساني تجعل منه حافزا لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في البلد، كما تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة لحماية الأفراد وتحصينهم وتحسين مستوى معيشتهم، كما تسعى الدول جاهدة للتخلص من العقبات والتهديدات التي تقف أمام تحقيق الأمن الانساني في البلد، وتزداد أهمية تحقيق الأمن الإنساني في الدول التي تمر بحالات استثنائية مثل العراق حيث العمليات الإرهابية وتدهور المستوى الصحي والتعليمي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المعونات والفساد الإداري والمالي والتفاوت في توزيع الدخل وتدهور مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام، والتي تشكل أهم التحديات والعقبات التي تقف حائلا» أمام تحقيق الأمن الإنساني.

ولأهمية الأمن الإنساني في العراق سوف نسلط الضوء على مفهوم الأمن الانساني وكيفية تحقيقيه ولمن؟ وبماذا يتحقق فضلاً عن تبيان أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل التنمية البشرية وتعد في الوقت نفسه من مؤشرات الأمن الإنساني بعد إجراء التعديلات عليها.

ثانياً: الأمن الانساني، المفهوم والمضمون

ان مفهوم الأمن الإنساني شانه شان المفاهيم الاقتصادية الأخرى التي تتباين الرؤى حولها وهو أمر يعود في جانب منه الى تعدد مجالات الاهتمام بالمفهوم، إضافة الى انه يرجع أيضا الى ان مفهوم الأمن الإنساني مفهوم مركب من مفهومين كل منهما من التركيب والتعقيد بمكان، الأمر الذي يفترض الفك والتركيب عند تناول المفهوم ، وصولاً الى فهم أعمق واشمل ، كما انه مفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى لعل أهمها مفهوم حقوق الإنسان الذي بدا يتداول بشكل واسع في الدول النامية بعد نفضته الدول المتقدمة و بعد ان رأت بأنه مفهوماً لا يحقق أهداف الإنسان في حفظ حقوقه بشكل كامل وجلي لتأخذ بمفهوم الأمن الإنساني. ولأغراض البحث فإننا سوف نتعامل مع الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقرير التنمية الانسانية لعام ١٩٩٤ ،الذي حدد الامن الانساني «على أنه التحرر من الخوف ومن الجوع»[١] .كما نستخدم مفهوم الأمن الإنساني كمكافئ لمفهوم الأمن البشري الذي تبناه التقرير أعلاه كونهما ترجمة لـ **Security Human** وان اختلفا في بعض المقاييس. ان أول طرح لمفهوم امن الأفراد **Individual Security Theory** على المستوى الأكاديمي عام ١٩٦٦ من قبل .**W E. Blatz** في كتابه " الأمن البشري : بعض التأملات " الذي أكد فيه على ان الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الأمنيين ، وهو ما شكل انقلاب على المفهوم التقليدي القائم على ان امن الدولة هو الأساس في تحقيق امن الأفراد ، الا ان أطروحاته لم تلق الاهتمام الكافي بسبب ما كان يمر به العالم من حرب باردة ، وما ان حطت الحرب الباردة أوزارها عاد طرح الموضوع من جديد في محاولة لتطوير المفهوم التقليدي للأمن من خلال ان يكون الأفراد وحدة التحليل وليس الدولة ، وهذا ناتج عن تحول مصادر التهديد للدولة القومية ، اذ لم يعد التهديد العسكري المصدر الوحيد لأمن الدولة حسب الاعتقاد الذي كان سائداً وحسب ما يراه أصحاب النظرية الواقعية في

العلاقات الدولية ، بل هناك مصادر تهديد أخرى غير عسكرية وربما أكثر خطورة من التهديد العسكري والتي لا يصلح معها استخدام القوة العسكرية، مثل تجارة المخدرات، الأمراض، الفقر ،البطالة، التلوث، الهجرة غير الشرعية ، الصراعات الداخلية، وعلى ضوء ما تقدم يمكن ان يعرف الأمن الإنساني بأنه " حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والإخطار الحرجة والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم، ويعني كذلك خلق النظم السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية والبيئية والثقافية التي تمنح الناس أسس لبقائهم وكرامتهم ومعيشتهم "[٢] ، نلاحظ من هذا التعريف ان الأمن الإنساني لا يقتصر على الدولة بل يشمل اللاعبون غير الحكوميين بشكل لا يقتصر على حمايتهم فحسب بل تمكينهم حماية أنفسهم. وهنا يأتي دور المجتمع المدني في محاولة لحماية الأفراد والمجتمع ليكون اشمل من الحفاظ على امن الدولة وهذا يتطلب تعزيز السياسات والممارسات التي تؤدي الى تعزيز امن الناس وتحقيق التنمية البشرية وهذا الإجراء لا يقتصر على المنظور الوطني لان العالم يعيش اليوم نظاما» مختلفا» عن السابق من حيث القدرة على التأثير والتأثر، وهنا يتطلب الأمر التعاون الدولي بحيث يشكل نظاما يمكن ان يولد الأمن للناس على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتعرف مفوضية أمن الانسان الآن ، الامن الانساني بأنه» حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته، فأمن الانسان يعني حماية الحريات الاساسية تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة ؛ ويعني حماية الناس من التهديدات والاوضاع الحرجة واسعة النطاق ؛ يعني استخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم . ويعني ايجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معاً الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة»[٣].

ويرى الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان في رسالة له على ، ان الأمن الإنساني " بمعناه الأوسع يشمل ابعد من غياب النزاع العنيف فهو يضم حقوق الإنسان والحكم الصالح والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان ان يكون

في متناول كل فرد ذكر أم أنثى، الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو خفض الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي والحؤول دون نشوب النزاعات. كذلك فان التحرر من العوز والفقر وتحرر الأجيال القادمة حتى تتمكن أن ترث بيئة طبيعية صحية. فان هذا كله يشكل لبنات متداخلة في بناء الأمن الانساني وبالتالي الأمن الوطني» [٤] .

في هذه الرسالة يربط الأمين العام بين التنمية البشرية والأمن الانساني من حيث التكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة.

وثمة بعدان للأمن الانساني الأول يتعلق في حماية الناس من الأخطار المزمنة، كالجوع والمرض والقمع ، أما البعد الثاني فيركز على الحماية من التغيرات المفاجئة سواء» التي تصيب الفرد أم المجتمع وهذه الأخطار لها آثارها السلبية على الناس في كل مراحل التنمية وفي كل مستويات الدخل. ويكمل امن الإنسان امن الدولة ويعزز حقوق الإنسان ويقوي التنمية البشرية، فالأمن الانساني يسعى الى حماية الإنسان من الأخطار والتهديدات التي تواجه الفرد والمجتمع كما يسعى الى تشكيل تحالف عالمي لتعزيز السياسات المؤسسية التي تربط بين الأفراد والدولة والتي تربط بين الدولة والعالم اجمع ومن ثمة يجمع امن الإنسان بين عناصر الأمن والحقوق والتنمية المتعلقة بالإنسان. إن (أمن الانسان لا يعنى بالسلاح ،أنه يعنى بحياة الناس وكرامتهم)[٥]. ان ما يكمن في جوهر الأمن الانساني هو احترام حقوق الإنسان التي أصبحت مسؤولية عالمية من خلال التأكيد على عالمية الحقوق وتصورها حول المساواة بين جميع أفراد المجتمع وتشجيع المبادئ الديمقراطية الذي يعد خطوة في تحقيقه وتحقيق التنمية وبما يسمح للناس بناء الحكم بشكل يكفل سماع أصواتهم ولكي يتحقق ذلك لابد من بناء مؤسسات مستقرة وقادرة على ان تفرض حكم القانون وتمكين الناس. وهنا فان الأمن الانساني ممكن عندما تكون التنمية مستدامة وهذا يفترض شيوع الأمن على كل المستويات ولكل أفراد المجتمع أي الأمن من الأخطار والتهديدات وامن التعليم والصحة والغذاء والبيئة. ويركز تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ على الآثار المحتملة للأمن الانساني

على انجازات التنمية البشرية ويؤكد على ضرورة تقليص الفوارق وبناء التماسك الاجتماعي من خلال اتخاذ اجراءات من شأنها معالجة التمييز والاقصاء والعنف الاجتماعي[٦].

إن ما يشترك فيه مفهومي التنمية البشرية والامن الانساني ،أن وحدة التحليل الاساسية فيهما هو الفرد، الذي هو محور التنمية وغايتها ويعززان معاً الامن بأبعاده المختلفة ، لذا فهما مفهومان مكملان بعضهما بعض ، فتحقيق الامن مهم في استدامة التنمية وتعزيزها[٧] ، لكنهما انهما يختلفان في الاليات التي تحقق تلك الاهداف ، فالتنمية البشرية تركز على توفير الحاجات الاساسية وتوسيع خيارات الناس ، في حيت مفهوم الأمن الانساني يركز على الاصلاح المؤسسي وايجاد المؤسسات الخاصة القادرة على صون أمن الافراد بحيث تجعلهم أن يكونوا قادرين على التعامل مع الاخطار التي تهدد أمنهم ، وعندما تتم مناقشة أمن الانسان من منظور التنمية البشرية فانه يؤكد على أن عملية التمية ونتائجها يجب أن تكون خالية من المخاطر ،لذلك فهو يرمي الى شد الانتباه الى مستويات الانجاز وضمان المكاسب من خلال تركيزه على مواجهة المخاطر كالنزاعات والحروب والفقر والكوارث والتلوث والامراض وغيرها.

ثالثاً:- امن الناس أم امن الدولة

تاريخيا» كان المقصود من الأمن هو المحافظة على سلامة الدولة من المخاطر الخارجية ولكن مع انتهاء الحرب الباردة وخلال فترة التسعينيات قد تغيرت مفاهيم الأمن واتسع نطاقها بعد ان طرحت رؤى جديدة حول المفهوم والآلية والعقبات والتهديدات ...،ومنذ إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ فان مفهوم الأمن البشري اخذ مدى أوسع ولم يقتصر على امن الدولة بل شمل امن الانسان وامن المجتمع بشكل يضمن حقوق المواطنين إضافة إلى انه اخذ أبعادا متعددة وكما مر بنا سابقا» فإن المفهوم التقليدي للأمن لم يكن يستوعب الاسباب الجديدة المتعلقة بانتهاك أمن الانسان لكون تعدد أشكال الانتهاكات لا ترتبط بالنزاعات بين الدول أو تلك التهديدات الموجهة الى الحدود . إن المسالة الأهم هو ان الدولة لم تعد

اللاعب الرئيسي في توفير الأمن بل يتعدى ذلك الى كل المنظمات الوطنية والدولية خاصة بعد تزايد المخاطر التي تواجه مسيرة التنمية البشرية .

ولهذا فان الأمن الانساني يكمل امن الدولة في أربعة جوانب :-[٧]

١- يهتم الأمن الانساني بالإنسان والمجتمع

٢- التهديدات التي يتعرض لها الإنسان قد لا تصنف تهديدا» لأمن الدولة.

٣- الجهات الفاعلة للأمن الانساني أوسع من الجهات الفاعلة لأمن الدولة

٤- الأمن الانساني لا يقتصر على حماية الناس بل يجعلهم قادرين على حماية أنفسهم

ان امن الدولة يركز بالأساس على العدوان الخارجي حيث تسعى الدول إلى بناء هياكلها وقوتها العسكرية لتدافع عن حدودها ومؤسساتها وقيمها ، إما امن الإنسان فهو يحول هذا التركيز من الاعتداء الخارجي الى حماية الإنسان من التهديدات التي تجابهه فإذا كانت التهديدات لأمن الدولة تتعلق بالعدوان على الحدود فان امن الإنسان يشمل حماية الناس من التلوث البيئي ومن الأمراض المعدية وأوضاع القمع ومن الإرهاب والعنف التعسفي .

إن الدولة تضطلع بمسؤولية حماية أمنها في حين تتسع دائرة الجهات الفاعلة لتحقيق الأمن الانساني لتشمل المؤسسات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني . و الأمن الانساني يمكن ان يسهم الإنسان في تحديد وتنفيذ الحلول التي تجابه انعدامه.

وأخيرا فان امن الإنسان وامن الدولة يعزز كل منهما الآخر ويعتمد كل منهما على الآخر فبدون امن الإنسان لا يمكن تحقيق امن الدولة والعكس بالعكس إلا إن امن الإنسان أوسع من امن الدولة ويحتاج وجود مؤسسات قوية ومستقرة وداعمة له في حين امن الدولة متمحور عليها.

رابعاً : أمن الإنسان : كيف ؟

إن تهديد الأمن الانساني يجب أن لا يفهم بشكل ضيق في الوقت الذي يعاني من مخاطر جسيمة لذا فان مقاربة الأمن الانساني تحتاج الى معالجة الأسباب الجذرية

الكامنة التي أدت الى حالة أللأمن خاصة في بلد معقد مثل العراق .وتأتي في مقدمة تلك الأسباب هي العمليات الإرهابية والعنف ،الفقر، البطالة، التدهور البيئي، التدهور الصحي والتعليمي، وهذه الحالات تؤدي إلى حالة أللاستقرار وبالتالي يكون تأثيرها سلبيا" على الأمن الإنساني. ان الدول التي تعاني اختراقا" في أمنها الانساني تسعى الى ترتيب سلم اولوياتها بحيث تعمل هي والمؤسسات الساندة إلى القضاء على حالة أللأمن ، وفي وضع مثل العراق يأتي في المرتبة الأولى في سلم الاولويات التي تجابه الأمن الانساني الفساد الإداري والمالي ثم الإرهاب والعمليات الإرهابية والصراعات السياسية، بشكل اثر في كل مقومات الحياة من حيث الصحة والتعليم والفقر والبطالة، ان تحقيق الأمن الانساني يتطلب مواجهة المخاطر الحرجة واسعة الانتشار التي تواجه الإنسان والتي يمكن ان تتركز بالآتي :-

- حماية الناس من النزاعات العنفية.

ان القضاء على النزاعات العنفية يتطلب وضع إستراتجيات شاملة ومتكاملة تربط بين الجوانب السياسية والعسكرية والانسانية والتنموية بشكل تحافظ على حقوق الإنسان بما يتعلق بالمواطنة والقانون الإنساني كما يجب إعطاء أهمية خاصة لحماية الأطفال والنساء وكبار السن والمجموعات المستضعفة الأخرى من خلال منح المساعدات الإنسانية ونزع أسلحة الجماعات المسلحة ومنع الاتجار غير القانوني بالأسلحة .

- انعدام الأمن الاقتصادي – القدرة على الاختيار بين الفرص المتوفرة

ان الفقر المدقع هو احد التحديات التي تواجه الأمن الانساني لذا لابد من السعي للحد منه ثم القضاء عليه وهذا يتطلب اداءا" سليما" للأسواق وتطوير المؤسسات الساندة للسوق ، كما ان الترتيبات التجارية والنمو الاقتصادي الموجه لإزالة الفقر والتوزيع العادل للمنافع هي أمور ضرورية لإزالة الفقر . كما يتطلب الأمر إنشاء شبكة للحماية الاجتماعية حتى يشعر الناس بالأمن من خلال ضمان

الحد الأدنى من المستوى الاجتماعي والاقتصادي وخاصة للسكان الذين لا يملكون فرص عمل ،كما يمكن توفير فرص عمل لضمان مصدر شبه مضمون للعيش بشكل مستمر وامن. ان تنفيذ ما ورد انفا" يساعد على زيادة قدرات الناس الخلاقة وإبداعاتهم. ويحتاج الأمر هنا المساعدة الدولية للحد من الكوارث والأزمات الاقتصادية والمالية.

- المعرفة والمهارة والقيم للأمن الانساني

يعد التعليم الأساسي والمعلومات العامة التي توفر المعرفة والمهارات الحياتية واحترام التعددية ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمن الانساني لذا لابد من تحقيق التعليم الأساسي للجميع – الذكور والإناث- بشكل يشجع احترام التنوع و يروج للتعددية عبر استعمال مناهج متوازنة . وهنا لابد من التأكيد على دور وسائل الأعلام في توفير المعلومات حول المهارات الحياتية بحيث تعطي للناس صوتا" في الحوارات العامة .إن الإعلام والتعليم يمكن الناس من القيام بمسؤولياتهم وممارسة حقوقهم بفاعلية إضافة إلى توفير المعلومات والمهارات التي تحسن فرص العمل .

- الأمن الانساني والصحة

رغم التطور الحاصل في مجال الرعاية الصحية في بعض الدول إلا إن هناك تدهورا" خطيرا" في البعض الآخر وخاصة بالنسبة للأمراض المعدية – الملا ريا والإيدز – التي تعد من اخطر الأمراض ، وتنتشر هذه الأمراض عندما ينتشر الفقر والفاقة والحرمان الصحي الناتج من حالة ألاأمن . لذا وجب على الدولة ان تسعى لتوفير الخدمات الصحية وبشكل سريع وزيادة الاستثمارات في المجال الصحي والعمل بصورة جماعية لتقديم الخدمات . كما يتطلب الأمر معرفة الجذور المسببة لسوء الصحة والعمل على معالجتها.وقد يتطلب الأمر إنشاء شبكة دولية من الشركاء في المجال الصحي من اجل ضبط الأمراض المعدية على سبيل المثال وتقديم المعونات العلمية والفنية والصحية والمالية.

خامساً: مؤشرات الأمن الانساني في العراق

ان الأمن الانساني في العراق ما هو إلا انعكاس لحال التنمية الانسانية المتدهورة والتي يصعب في تقييمها الركون الى الإحصائيات والبيانات لعمق العقبات والتحديات التي تواجهها . فحالة أللأمن التي يعيشها البلد مرتبطة بالإخطار المتأتية من الإرهاب والمنظمات الإرهابية لما لهذه من اثار على التنمية ومن ثم الأمن الانساني لأنها تؤدي إلى تخريب الأنظمة التعليمية وتقويض الصحة والتغذية وتدبير سبل العيش وإعاقة إمكانية النمو الاقتصادي وقد أوعز تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ حالة أللأمن الى هشاشة وضعف الدولة،[٨] وهو يطالب الى تقديم المعونة من قبل المجتمع الدولي الى الدول التي تعاني من حالة ألأمن ودعم طاقاته الإقليمية. وفي عام ٢٠٠٨ صدر التقرير الوطني لحال التنمية في العراق واتبع المنهجية المركبة للقياس بثلاث أدلة أساسية تجمع أغلب قيم الامن الانساني ركز الدليل الاول على العوامل المهددة لأمن الانسان في حين تناول الدليل الثاني الاثار المترتبة على فقدان الامن الانساني أما الدليل الثالث ركز على عوامل تحقيق الامن الانساني وذلك من خلال ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضمان الحقوق الاساسية وارساء الحكم الرشيد [٩]،سوف نركز على أهم المؤشرات التي في حالة إيجابياتها تعني تحسن وضع الأمن الانساني وبالتالي وضع التنمية الانسانية والعكس في حالة سلبيتها.

١- التعليم

يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته. ان تحقيق مستوي تعليمي جيد يتطلب القضاء على ألامية أولاً التي تعد احد أركان التخلف في الدول النامية لذا لابد من معرفة حالها في العراق أولا.

أ- ألامية

تعد الأمية من اخطر الآفات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من انعكاسات سلبية على غالبية

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وبحسب مؤشر الأمية بين البالغين الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق كنسبة من السكان ونسبة الأمية بين الشباب الفئة العمرية(١٥ – ٢٤) سنة والتي

جدول (١)

نسبة الامية في العراق بين البالغين والشباب للسنتين ١٩٩٠-٢٠١٦

كنسبة مئوية من الفئات العمرية المقابلة لها

السنة	البالغين			الشباب		
	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج
١٩٩٠	٤٣	٦٧	٦٤,٣	٤٣,٦	٧٥	٥٩
٢٠٠٢	٣٤	٧٦	٥٩,٩	٤٠	٧٠	٥٥
٢٠٠٦*	١٠	٢٤,٤	١٨			
٢٠١٠	١٤	٢٩,٤	٢١,٨	١٥,٥	١٩,٥	١٧,٤
٢٠١٦	١٤,٣	٢٦,٣	٢٠,٣	١٧,٦	١٩,٤	١٨,٥
٢٠١٨*			٣١			

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص٢٥٧

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨ ص٣٠٣

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة لسنة ٢٠٠٦ ص ٣٢.

- الجهاز المركزي للإحصاء ،الموجز الاحصائي للعراق ٢٠١٨، متاح على الموقع الالكتروني للجهاز.

* تشمل الفئات العمرية ١٥-٤٩

يوضحها الجدول (١) . نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسب الأمية مرتفعة جدا خاصة عند مقارنتها مع المعدل العالمي البالغ ٢٠ ٪ [١٠]. وهذه النسبة المرتفعة تعود الى أسباب عدة لعل أهمها العامل الاقتصادي وانصراف الأطفال الى العمل بشكل غير مشروع لمواجهة متطلبات العيش إضافة الى ضعف الوعي الثقافي وانعدام الدافعية لدى الآباء مما حدا بهم الى توجيه أبنائهم للعمل دون الالتحاق بالدراسة. كذلك تردي الوضع العلمي بشكل عام في العراق كان حافزا سلبيا" لعدم الدخول الى المدارس ،بعد أن كان نظام التعليم من أفضل الانظمة التعليمية في الشرق الاوسط وغري آسيا في سبعينات القرن الماضي سواءً من حيث نسب الوصول الى الخدمات التعليمية أم من حيث

نوعية تلك الخدمات فقد كان التعليم الزامياً ومجانياً للمراحل كافة وبضمنها الدراسات الجامعية وفاز العراق بجائزة اليونسكو عام ٢١٩٨٢ لقضائه على الامية وكانت نسب تعليم النساء من بين أعلى المعدلات في الدول الاسلامية[١١]. وبالرغم من هذه النسب المرتفعة لم تتخذ الدولة أي إجراء للتخلص من هذه الآفة منذ انتهاء الحملة الشاملة لمحو الأمية في عام ١٩٨٦،وقد ازداد الأمر سوءا" خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد بسبب غزو الكويت، اذ بلغت نسبة الأمية ١٤,٥٪ بين الذكور و٧١,٧٪ بين الإناث حسب التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ في الفئة العمرية ١٥-٢٤ .وبلغت فجوة الأمية (رجال/ نساء) ٤٤٪ سنة ١٩٩٠ وارتفعت الى ٥٠٪سنة ٢٠٠١ وهذا يدل على انتشار الأمية بين الإناث بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[١٢] اما حسب التحليل الشامل عن الوضع الغذائي في العراق الصادر من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي فقد بلغت الأمية ١٨٪ سنة ٢٠٠٦ وحسب الجنس بلغت ٢٤٪ للإناث مقارنة بـ ١١٪ للذكور[١٣] . الا أن الامية عادت وارتفعت في عام ٢٠١٠ الى ٢١,٨ في المائة للبالغين و ١٧,٤ في المائة للشباب ، وفي عام ٢٠١٦ انخفضت قليلاً الى ٢٠,٣ للبالغين وارتفعت في فئة الشباب الى ١٨,٥، الا أنها عادت وارتفعت بشكل كبير في عام ٢٠١٨ فقد بلغت ٣١ في المائة في الفئة العمرية (١٥-٤٩) بسبب ما تعرض له البلد من ظروف الارهاب وذلك باحتلال التنظيمات الارهابية لثلاث من محافظات البلد ارتفاع اعداد النازحين والمهجرين الذي شكلوا تحدياً جديداً أمام الحكومة.

ب-الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي

يستخدم دليل التنمية الانسانية نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة ويصلون الى المرحلة الخامسة كنسبة من الفئة العمرية المقابلة وصافي القيد في التعليم الابتدائي ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة كمؤشرات لقياس البعد التعليمي وشكلت هذه المؤشرات الهدف الثاني من أهداف الألفية الثانية كان الغاية منها الحصول على مستوى معين من التعليم. فقد

بلغت نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالمرحلة الأولى ويصلون إلى المرحلة الخامسة ٧ ,٨٣٪ سنة ١٩٩٨ كنسبة من الفئة العمرية المقابلة ، ارتفعت قليلا" لتصل إلى ١ ,٨٨٪ سنة ٢٠٠٢ [١٤] وتقدر النسبة حسب مسح أحوال المعيشة في العراق لسنة ٢٠٠٤ ب ٨٩٪ [١٥] ،لمعرفة وضع التعليم في العراق يعرض الجدول (٢) نسبة الالتحاق في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي و نلاحظ من الجدول إن ٩٧٪ ممن هم في سنة السادسة يلتحقون في المدارس الابتدائية في عام ٢٠١١ يصل منهم ٣ ,٤٥٪ الى المدارس الثانوية الا أنها الحالة تغيرت في عام ٢٠١٧ فقد انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية الى ٩٤ في المائة وهي أعلى من السنة الدراسية السابقة لها بعدل نمو ١ ,٢ في المائة وهذا الانخفاض المطلق بسبب الظروف التي مر بها البلد، في حين ارتفعت نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي الى ٥٦ في المائة الا أن معدل النمو قد انخفض عن السنة السابقة (٢٠١٦) بنسبة ٤ ,٢ في المائة[١٦]

. ان تدني نسب الالتحاق يعني ارتفاع نسب الهدر في التعليم ، يشير الجدول (٣) الى نسب الرسوب والتسرب في مراحل التعليم المختلفة والتي تنذر بوجود مشكلة حقيقة في التعليم والتربية وتحتاج الى حلول استثنائية لكون العوامل الموضوعية أثرت بشكل كبير فيها، بخاصة ارتفاع معدلات الحرمان والفقر والتباين في توزيع الدخول فضلاً عن عدم وجود الخطط الاستراتيجية التي تواجه بها مشكلة الهدر.

وتماشيا" مع تقارير التنمية الانسانية لابد من معرفة القيود الإجمالية في مراحل التعليم الثلاث ويوضح الجدول (٤) ان القيد الإجمالي للمراحل الأولى والثانوية بلغ للذكور ٣ ,١٢٠٪ و١ ,٥٧٪ وللإناث ٨ ,١٠١٪ و٤ ,٣٦٪ وبشكل إجمالي بلغت النسبة ٣ ,١١١٪ و ٤٧٪ سنة ١٩٩٠ وبلغت للتعليم العالي ٦ ,١٢٪ اما في عام ٢٠٠٠ فقد تغيرت الصورة اذ كانت المعدلات للذكور ٤ ,١١١٪ و١ ,٤٧٪ وللإناث ٣ ,٩١٪ و١ ,٢٩٪ وبشكل إجمالي ٦ ,١٠١٪ و

٣٨,٣٪ اما القيد العام للتعليم العالي فقد بلغ ١٨٪ للذكور و١٠٪ للإناث و ١٤٪ إجمالي سنة ٢٠٠٢ .وفي عام ٢٠١٦ فقد تباين الحال بحب الجنس ففي الوقت الذي انخفضت فيه معدلات القيد الاجمالي للتعليم الابتدائي إذ بلغت للذكور ١ ,١١٣ في المائة و ٤ ,٩٥ في المائة للإناث و اجمالي ٥ ,١٠٤، وللثانوي ارتفع الى ٣ ,٦٠ و١ ,٤٥ واجمالي الى ٩ ,٥٢ في المائة وللتعليم العالي انخفضت المعدلات الى ٤ ,١٥ و٤ ,٨ واجمالي ١٢ في المائة.

اما اذا أخذنا دليل المساواة بين الجنسين الذي يعرف بانه معدل القيد الإجمالي للإناث الى معدل القيد العام للذكور ، ويوضح الجدول(٥) ان النسب كانت مرتفعة في المراحل الدراسية الأولى اذ بلغت ٨٥٪ سنة ١٩٩٠ انخفضت الى ٨٢٪ سنة ٢٠٠٢ لترتفع الى ٥ ,٨٥٪ سنة ٢٠٠٤ لتنخفض الى ٨٤ ٪ في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ وفي الدراسات العليا بلغت ٥٦٪ سنة ٢٠٠٢ لتنخفض الى ٥٤٪ سنة ٢٠٠٤ لترتفع الى ٥٩٪ في عام ٢٠١٠ ولتعود الى الانخفاض الى ٥٥٪ سنة ٢٠١٦، وهذا يدل على مدى التباين الحاصل بين الجنسين في مجال التعليم والذي يعود في أسبابه الرئيسة الى العوامل الاقتصادية وارتفاع تكاليف التعليم خاصة عند المستوى الجامعي والى العادات الاجتماعية الموروثة و تردي الوضع التعليمي في العراق بشكل عام.

وعلى مستوى التعليم العلي فما زال يواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التشريعية ومسألة استقلالية الجامعات والتعليم الاهلي وتحدي البنى التحتية المادية والعلمية وعدم مواكبته لاستيعاب الطلبة والتطور العلمي فضلاً عن التحديات التي تواجه البحث العلمي وادارة الجودة والاعتماد الاكاديمي وضعف القيادات الجامعية[١٧].

اما الإنفاق على التعليم الذي يعد في غاية الأهمية ويساهم في توفير فرص الالتحاق بالتعليم والقضاء على الأمية وعادة ما يستخدم

مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام ، فقد بلغت النسبة ٢,٣١ في المائة من اجمالي الانفاق العام سنة ٢٠١٥ انخفض الى ٢,١٢ في المائة سنة ٢٠١٩ وهذا يدلل عدم اعطاء الاهتمام الكافي لقطاع التعليم في العراق[١٨].

إن قطاع التربية والتعليم في العراق ووفق المؤشرات أعلى يواجه تحديات كبيرة تحتاج الى حلول واقعية وقابلة للتنفيذ لكون الحلول المطروحة في استراتيجيات التعليم في العراق لم تف بالغرض وهنا لابد من الاشارة ان أي خطوة في اتجاه تصحيح مسار التربية والتعليم يجب أن يسبقها إبعاد الوزارتين عن المحاصصة في توزيع المناصب فيهما.

جدول (٢)

نسبة الالتحاق الصافي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي للسنوات ٢٠١١-٢٠٧٪

السنة	نسبة الالتحاق الابتدائي	نسبة الالتحاق الثانوي
٢٠١١	٩٧	٤٥,٣
٢٠١٢	٩٧,٥	٤٨,٩
٢٠١٣	٩٥	٥٤,٣
٢٠١٤	٩٦	٥٤,٣
٢٠١٥	٩٤,٧	٥٨,٣
٢٠١٦	٩٢,٩	٥٧,٤
٢٠١٧	٩٤	٥٦

]

المصدر: -

الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٧)،٢٠١٨، ص ٢٨.

- الجهاز المركزي للإحصاء
- مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠١٥)،٢٠١٧، ص٣٠.

جدول (٣)

نسب الهدر في مراحل التعليم الثلاثة للسنوات ٢٠١٣/ ٢٠١٤ – ٢٠١٦/ ٢٠١٧ ٪

السنة	البيان	الدراسة الابتدائية	الدراسة الثانوية	الدراسة الاعدادية المهنية
٢٠١٣/٢٠١٤	رسوب تسرب	١٣,٣ ١,٨	٢١ ٢,٣	١٥,٦ ٣,٤
٢٠١٤/٢٠١٥	رسوب تسرب	١٢,٠ ١,٨	١٩,٦ ٢,٧	١٥,٠ ٤,٨
٢٠١٥/٢٠١٦	رسوب تسرب	١٢,٩ ٢,٢	٢٢,١ ٣,٣	١٥,٨ ٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	رسوب تسرب	١٣,١ ٢,٣	٢٦,١ ٢,٥	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٧

جدول (٤)

معدلات القيد الإجمالي للمراحل الدراسية الثلاث ١٩٩٠/ ٢٠٠٢

السنة / نوع الدراسة	المرحلة الاولى			الدراسة الثانوية			المرحلة العليا		
	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج	ذ	أ	مج
١٩٩٠	١٢٠,٣	١٠١,٨	١١١,٣	٥٧,١	٣٦,٤	٤٧	–	–	–
٢٠٠٠	١١١,٤	٩١,٣	١٠١,٦	٤٧,١	٢٩,١	٣٨,٣	–	–	–
٢٠٠٢	–	–		–	–	–	١٨	١٠	١٤
٢٠٠٧	٩٥,٤	٧٨,١	٨٦,٩	٥٣,٦	٣٥,٥	٤٤,٧	١٩,٣	١١,٤	١٥,٤
٢٠١٠	١١٣,١	٩٥,٤	١٠٤,٥	٦٠,٣	٤٥,١	٥٢,٩	١٩,٣	١١,٤	١٥,٤
٢٠١٦	١١٣,١	٩٥,٤	١٠٤,٥	٦٠,٣	٤٥,١	٥٢,٩	١٥,٤	٨,٤	١٢,٠

المصدر :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٢٥٨
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ص ٣١٩
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨ ص ٢٩٨

جدول (٥)

دليل المساواة بين الجنسين في التعليم في مراحل التعليم الثلاث ٪

السنة	نسبة الالتحاق الابتدائي	نسبة الالتحاق الثانوي
٢٠١١	٩٧	٤٥,٣
٢٠١٢	٩٧,٥	٤٨,٩
٢٠١٣	٩٥	٥٤,٣
٢٠١٤	٩٦	٥٤,٣
٢٠١٥	٩٤,٧	٥٨,٣
٢٠١٦	٩٢,٩	٥٧,٤
٢٠١٧	٩٤	٥٦

االمصدر :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٢٦٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨ ص ٣٠٠

٢- الصحة

يستخدم دليل التنمية الانسانية العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر لقياس طول العمر وقد لاقى هذا المؤشر رواجا كبيرا عندما استخدم لأول مرة في تقرير التنمية الانسانية لعام ١٩٩٠ ليعبر عن البعد الصحي . ان تحقيق عمر متوقع اعلى يتم عبر التقدم الصحي ومن خلال خفض معدلات وفيات الاطفال و الامهات ،و اضافة الى هذا المؤشر تستخدم بعض المؤشرات لتعبر عن الامن الصحي ومنها وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة ومعدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي و معدل الوفيات الخام لكل الف نسمة من السكان فضلاً عن الاصابات بالأمراض المزمنة. ويشير الجدول (٦) الى وجود تحسن كبير في المؤشرات المارة الذكر بين عام ١٩٧٠ و٢٠١٨ بفضل التعاون مع المنظمات الدولية فضلاً عن الوعي الصحي عند الناس بخاصة في معرفة أهمية اللقاحات اللازمة عند الولادة.

يوضح الجدول (٦)

بعض مؤشرات الامن الصحي للمدة ١٩٧٠-٢٠١٨

البيان السنة	العمر المتوقع عند الولادة سنة	معدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي
١٩٧٠	٥٥	١٥,٥	١٠٢	١٢٧
١٩٨٠	٦٢	٩	٨٠	٩٥
٢٠٠٣	٦١	٩	١٠٢	١٢٥
٢٠٠٨	٦٠,٦	٥,٠	٣٦	٤٤
٢٠١٠	٦٨,٥	٥,٨	٣٠,٢	٣٦,٩
٢٠١٦	٧٠,٠	٥,٠	٢٥,٩	٣١,٢
٢٠١٨	٧٣,٧		٢٣	٢٦

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٢٦٢

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ص ٣١٦
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨ ص ٢٩٥
- الجهاز المركزي للإحصاء ،الموجز الاحصائي للعراق ٢٠١٨، متاح على الموقع الالكتروني للجهاز

نلاحظ من الجدول اعلاه ان العمر المتوقع عند الولادة قد انخفض من ٦٢ سنة في عام ١٩٨٠ الى ٦١ سنة في عام ٢٠٠٣ وهو اقل من العمر المتوقع في الدول العربية وفي العالم اذ بلغا ٦٤,٨ و ٦٦,٩ سنة على التوالي كما نلاحظ تدهور جميع .

المؤشرات في سنة ٢٠٠٣ مقارنة مع سنة ١٩٨٠ ويعود سبب هذا التدهور الى الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد من جراء الحروب الذي خاضها النظام السابق ضد ايران وغزوه دولة الكويت وكذلك الحصار الاقتصادي لأكثر من عقد من الزمان ، وقد تحسنت المؤشرات أعلاه في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ وهذا ما اثر على الوضع الصحي وعلى الخدمات الصحية بشكل كبير فقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة الى ٧٣,٧ سنة في عام ٢٠١٨. يشير الجدول (٧) الى ان عدد الاصابات بمرض الملاريا قد ارتفعت من ٢٣ حالة سنة ٢٠٠١ الى ٢٦ حالة سنة

٢٠٠٣ وانخفض الى ٦ اصابات سنة ٢٠١٠ علما ان العراق يعد من البلدان التي تتسم بانخفاض مستوى التوطن لهذا المرض ويعود بقاء هذا المرض الى عدم كفاية تغطية الرعاية الصحية وقلة فرص وصول الفرق الصحية الى المناطق الريفية كما ان النقص في العقاقير المضادة له وانخفاض جودة الموجود منها من العوامل التي أثرت على انتشار المرض اما الاصابة بمرض السل فقد استقرت عند ١٤ اصابة في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ وهو اقل بكثير من باقي الدول العربية اذ بلغت في المتوسط الإقليمي ٨١ اصابة.[١٩] إلا انها ارتفعت بشكل كبير في عام ٢٠١١ فقد بلغ عدد الاصابات ٩٤ اصابة.

جدول (٧)

عدد الاصابات بمرض الملايا والسل لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة للمدة ٢٠٠٠-٢٠١١

السنة	عدد الاصابات بمرض الملايا	عدد الاصابات بمرض السل
٢٠٠٠	ـــــ	٢
٢٠٠١	٢٣	١٤
٢٠٠٢	٢٤	١٥
٢٠٠٣	٢٦	١٤
٢٠٠٦	ـــــــ	٨٦
٢٠١٠	٦	ـــــــ
٢٠١١	ـــــــ	٩٤

المصدر:

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مديرية احصاء التنمية الانسانية «تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية للألفية ،٢٠٠٥ ،ص١١-١٢. -التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ، ص ١٢٤

ولمعرفة الوضع الصحي بشكل أكثر تفصيلا» تشير المؤشرات الموضحة بالجدول (٨) مدى التدهور الحاصل فيها بالرغم من ارتفاعها بشكل مطلق إلا إنها انخفضت كنسبة الى عدد السكان اذ كان عدد الأطباء ٢٦١٦٨ طبيب سنة ٢٠١١ ارتفع الى ٣٠٠٧٩ طبيب سنة ٢٠١٣ ،إلا أنه انخفض الى ٢٥٨٠١ طبيب سنة ٢٠١٦ الا ان نسبة طبيب الى السكان ارتفعت من ١٢٧٤ نسمة/ طبيب الى ١٣٩٢ نسمة / طبيب سنة ٢٠١٦ . ومن الجدير بالذكر أن عدد المستشفيات قد ازداد من ٣٢٧ مستشفى سنة ٢٠١١ الى ٤٠٠ مستشفى سنة ٢٠١٧ وهذا أدى الى انخفاض حصة السكان من المستشفيات من ١٠١٩٥١ نسمة سنة ٢٠١١ الى ٩٢٨٥٠ نسمة سنة ٢٠١٧، وعلى الرغم من التحسن في المؤشر الى أن التطور الصحي بقي لا يواكب النمو السكاني المرتفع والذي بلغ ٢,٥٨ في المائة ،وهكذا بالنسبة الى بقية المؤشرات.

جدول (٨) بعض المؤشرات الصحية في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٧)

المؤشرات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد الاسرة	٤٣٠٦٨	٤٣٧١١	٤٥٠٨٠	٤٠٣٥٧	٣٩٧٤٠	٤١٨٦٢	٤١٧٩٧
عددالسكان/ سرير	٧٧١	٧٨٣	٧٧٩	٨٩٢	٩٢٩	٩٠٥	٨٨٩
عدد الاطباء	٢٦١٦٨	٢٨٨٩٢	٢٩٦١٧	٣٠٠٧٩	٢٥٣٧٨	٢٥٨٠١	٣١٤٤٧
عدد السكان / طبيب	١٢٧٤	١١٨٤	١١٨٥	١١٩٧	١٣٦٩	١٣٩٢	١١٨١
عدد اطباء الاسنان	٥٩٢٤	٦٧٥١	٧٥٤١	٨٠٤٦	٧٢٧٧	٧٧٤٦	٩٥٢٣
عدد السكان / طبيب اسنان	٥٦٢٨	٥٠٦٧	٤٦٥٤	٤٤٧٥	٥٠٧٥	٤٨٩١	٣٩٠٠
عدد الصيادلة	٦٦٢٤	٧٤٥٦	٧٨٨٠	٨٦٠٧	٨٠٠١	٨٤٦٠	١٠٩٤٠
عدد السكان / صيدلي	٥٠٣٣	٤٥٨٨	٤٤٥٤	٤١٨٣	٤٦١٦	٤٤٧٨	٣٣٩٥
عدد المستشفيات	٣٢٧	٣٣٥	٣٦٠	٣٦٨	٣٧٢	٣٨١	٤٠٠
عدد السكان / مستشفى	١٠١٩٥١	١٠٢١١٣	٩٧٤٨٩	٩٧٨٤٠	٩٤٦٥٩	٩٤٩٣٢	٩٢٨٥٠
عدد العيادات الشعبية	٣٤٣	٣٣٤	٣٤٠	٣٦٧	٣٥٦	٣٧٥	
عدد السكان / عيادة شعبية	٩٧١٩٥	١٠٢٤١٩	١٠٣٢٣٤	٩٨١٠٦	٩٨٩١٣	٩٦٥٢٣	

المصدر -: التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية الانسانية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية – ٢٠٠٤ غير منشورة ص ١٥٦

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٤. ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ٢٠١٧،٢٠١٦

أما الإنفاق على الصحة فإنها تعد مسالة في غاية الأهمية اذ جاءت النسبة منخفضة حتى مقارنة مع الدول النامية فقد بلغت النسبة ٥,٥ كنسبة من GDP و ٦٪ كنسبة من الإنفاق العام، في حين كانت النسب ٢,٧٪ و ١,٨٪ في الجزائر وبلغت في الاردن ٥,٧٪ و ٥,١٣٪ على التوالي في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت النسب في العراق ٣,٨ و ٣,٤ وفي الجزائر ٣,٦ و٥,٩ وفي الاردن ٦ في المائة و٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦،وهذا يعكس مدى التدهور الحاصل في القطاع الصحي في العراق.[٢٠]

ومن المؤشرات المستخدمة في مجال الامن الصحي هو مدى توفير مياه شرب امنه وصرف صحي ملائم . وقد كانا هذين المؤشرين من أهداف الألفية ويوضح الجدول (٩) ان النسب في عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ كانت مرتفعة قياسا» بعام ٢٠٠٤ وقد يكون السبب في ذلك الارتفاع الى عدم الدقة في البيانات كونها غير مطابقة للواقع الذي يشير الى تدهور وضع المياه والصرف الصحي بشكل خطير . كما نلاحظ مدى التباين بين الريف والمدينة في هذا المجال ويظهر هذا التباين واضحاً في عام ٢٠١٦.

جدول (٩)

نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب امنة وصرف صحي ملائم في العراق للمدة ١٩٩٠ -٢٠١٦ ٪

المؤشر	مياه شرب			صرف صحي ملائم		
	حضر	ريف	اجمالي	حضر	ريف	اجمالي
١٩٩٠	٩٢	٤٤	٧٨	٨٥	٣٧	٧٠
٢٠٠٢	٩٧	٥٠	٨١	٩٥	٤٨	٨٠
٢٠٠٦	٨٨	٥٦	٧٧	٨٠	٦٩	٧٦
٢٠١٠	٩١	٥٦	٧٩	٧٦	٦٧	٧٣
٢٠١٦	٩٣,٨	٧٠,١	٨٦,٦	٨٦,٤	٨٣,٣	٨٥,٦

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٢٦٨

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ص ٣١٨

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٦ ص ٢٩٧

٣ – الفقر الانساني

ان قياس الفقر يعد من اعقد المسائل التي تواجه الباحثين وذلك لوجود صعوبات فنية تتعلق بعدم كفاية البيانات كسلسلة زمنية تصلح لبيان التغير فيه او المقارنة او لأسباب منهجية تتعلق بتحديد مفهوم الفقر .ويعرف الفقر بانه انخفاض الدخل عن المستوى المطلوب للحصول على الغذاء (فقر مدقع) ، او الانخفاض عن المستوى المطلوب في الانفاق على الغذاء والصحة والتعليم (فقر مطلق) وهذان النوعان يمكن تحديدهما بخط يسمى خط الفقر حيث يكون الناس اسفل هذا الخط فقراء وفوقه غير فقراء .[٢١] ويمكن من خلال هذا الخط معرفة حجم الفقر ونسبته الى السكان في البلد.[٢٢] وحددت الامم المتحدة حد فقر الدخل بدولار واحد في اليوم لكل شخص على أساس تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥[٢٣] .والفقر مفهوم نسبي يختلف من بلد لآخر بل حتى في البلد الواحد لذا لابد من اخذ خصوصية المجتمع والفقراء فيه بنظر الاعتبار . وقد تعددت وكثرت مفاهيم الفقر وتجاوزت المفاهيم الاحصائية فلم يقتصر على الافتقار بل تعدى ذلك الى كل ما هو ضروري لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبذلك اصبح يعني الحرمان من الفرص والخيارات في الحصول على حياة طويلة خالية من العلل والتمتع بمستوى معيشة لائق والشعور بالحرية واحترام الذات.وبذلك يكون الفقر هو فقر الفرص والخيارات وليس فقر الدخل .[٢٤] ان مؤشر الدخل لا يعكس الصورة بشكل صحيح عن حالة الفقر لذا تم اللجوء الى مؤشرات أخرى تستخدم في معرفة التطور الذي لحق بالبلد والشوط الذي قطعه في مكافحة الفقر فقد استخدم البرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة مؤشرا» مركبا» لقياس الفقر الانساني ليكون اوسع من المقياس السابق المحدد بدولار واحد يوميا» ويستند هذا المقياس الى مفهوم الاستطاعة أي الحصول على فرصة حقيقية لكي يعيش الانسان حياة لها قيمة .وهذا المؤشر يعتمد على ثلاث مؤشرات فرعية وهي نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب امنة والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن ونسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية.وفي العلاقة بين التنمية الانسانية والفقر الانساني

وعادة ما تستخدم الاسرة كوحدة تحليلية في قياس الفقر وحسب هذه المنهجية فان الفقر يعرف» بانه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقا» او كافيا» بواسطة المجتمع الذي تعيش فيه الاسرة»[٢٥] .

جدول (١٠)

متوسط دخل الفرد بالعراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧ بالأسعار الجارية وبالدولار

السنة	متوسط دخل الفرد بالاسعار الجارية ألف دينار	متوسط دخل الفرد بالدولار
٢٠١٠	٤٥٠٧,٧	٣٨١٣,٦
٢٠١١	٥٧٦٦,٢	٤٨٢١,٢
٢٠١٢	٦٦٤٢,٥	٥٣٨٧,٣
٢٠١٣	٦٩٣٨,٧	٥٦٣٢,١
٢٠١٤	٦٥٩٧,٩	٥٤٣٤,٨
٢٠١٥	٥٠٨٠,٨	٤٠٧٤,٤
٢٠١٦	٥١٥٣,٥	٤٠٤٢,٠
٢٠١٧	٥٩٤٨,٠	٤٧٢٨,١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي « المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٧ ص ٥٠٦

العمود الاخير :احتسب من قبل الباحث بقسمة متوسط دخل الفرد على سعر الصرف الموازي.

وعلى الرغم من نسبية ظاهرة الفقر، ونسبية مقاييسه ومؤشراته، زمناً وجغرافيةً، إلا أن الفقر في العراق أصبح تحدياً ثالثاً يضاف إلى تحديات الإرهاب والفساد، ينبغي على الدولة مواجهته عبر سياساتها وبرامجها، وينبغي أن يتم حشد الموارد اللازمة للتخفيف من آثاره، واجتثاث أسبابه، ومواجهة نتائجه. ومنذ عام ٢٠٠٧ جرى التحضير لهذه المواجهة، عبر حزمة من الإجراءات الفنية والسياسية، فاجري المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (٢٠٠٧)، والذي بنيت على أساس نتائجه مقاييس موثوقة للفقر، تم على أساسها إعداد استراتيجية الفقر (٢٠١٠-٢٠١٤)،بدأ التنفيذ الفعلي للاستراتيجية في عام ٢٠١٢ بسبب تأخر تشكيل الحكومة ، تضمنت الاستراتيجية ٨٧ نشاطاً نفذ منها ٤٨ نشاطاً تضمنت ١٩٩ مشروع وبإجمالي تخصيصات بلغت ١,٦ ترليون دينار انفقت خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٦. بيد أن التخصيصات انخفضت بشكل كبير في عام ٢٠١٦ بسبب نتائج

الازمة المزدوجة توقفت مشاريع الاستراتيجية في عام ٢٠١٤ بسبب تدهور الوضع الامني[٢٦]. إن الظروف لم تكن مؤاتيه في تنفيذ استراتيجية الفقر الأولى بفعل الظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدها العراق، وجعلته يعاني من نتائج أزمة مزدوجة نتجت عن احتلال تنظيم داعش لأراضي ثلاث من محافظاته، تزامنا مع انخفاض حاد في عوائد صادراته من النفط الخام الناتج عن هبوط أسعار النفط في الأسواق الدولية، فأوجد ذلك أزمة تمويل لبرامج التنمية والتخفيف من الفقر، نتيجة انخفاض إيرادات الحكومة، ومنافسة الإنفاق العسكري للإنفاق الاجتماعي.

لقد تم تحديد أربع تحديات أسياسية أما استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٠-٢٠١٤ ، وهي ضمان الامن والاستقرار ؛ضمان الحكم الرشيد ؛ ضمان عدالة توزيع الدخل وتنويعه وأخيراً التخفيف من الآثار السلبية من عملية الاصلاح ، واستمرت هذه التحديات أمام الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، أضيف لها تحديات جديدة تمثلت بأزمة اللاجئين والنازحين سواءً العراقيين أم السوريين بعد أن سمحت الحكومة العراقية السماح للاجئين السوريين الدخول الى الاراضي العراقية ، وتحدي الحرب على الارهاب الذي لازال قائماً وقد أثر ذلك في مسار الانفاق العام ،فقد شكلت تخصيصات الامن والدفاع حوالي ٢٢,٧ في المائة في موازنة ٢٠١٧ مقابل ٣,٨ في المائة للصحة و٩,٣ في المائة للتربية والتعليم[٢٧].وبرز تحدي المشكلات الاجتماعية المتمثلة في التجاوز على القانون والنزاعات العشائرية والسكن العشوائي أمام الاستراتيجية الجديدة[٢٨].

وفي عام ٢٠١٢ اجري مسح جديد سبق التحضير لاستراتيجية الفقر الثانية التي تم إطلاقها بداية عام ٢٠١٨.

وعلى الرغم من استراتيجية التخفيف من الفقر لازالت نسبة الفقر في البلد مرتفعة، وظهور بؤر جديدة للفقر حيث تفاعلت تلك العوامل بشدة في الاقتصادات المحلية الهشة، وغير القادرة على توفير فرص العمل المدرة للدخل المستدام للفقراء، وهو أمر تفاقم في ظل طبيعة الفقر نفسه في البلد، وهشاشة نسبة كبيرة من المجتمع واحتمال تعرضهم للفقر.

وبغية تحليل الفقر في العراق يوضح

الجدول الآتي أن نسبة الفقر في العراق بلغت ٢٢,٩ سنة ٢٠٠٧ انخفضت الى ١٨,٩ في المائة سنة ٢٠١٢ عادت الى الارتفاع بسبب الازمة المزدوجة الى ٢٢,٥ سنة ٢٠١٤ ، وهذا يدلل أن جهود الحكومة في مواجهة الفقر لم تعط نتائج مرضية بسب الظروف المارة الذكر .وتختلف النسب في حالة استخدام منهجية الفقر متعدد الابعاد الذي لا يقتصر على بعد الدخل أو الاستهلاك بل يشمل الفقراء الذين يعانون من الحرمان في التعليم والصحة والخدمات الاساسية وبذلك يكوم هذا المفهوم أقرب الى الامن الانساني، وبحسب هذه المنهجية فإن الفقر شكل نسبة ٢٧,٦ في عام ٢٠١٢ انخفض الى ١٣,٨ في المائة سنة ٢٠١٤ والى ١٣,٣ سنة ٢٠١٧ [٢٩].

جدول(١١)

نسبة الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٤،٢٠١٢،٢٠٠٧ بحسب خط الفقر الوطني

السنة	نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني	خط الفقر الوطني دينار/ فرد/ شهر
٢٠٠٧	٢٢,٩	٢٦٨٩٦
٢٠١٢	١٨,٩	١٠٥٥٠٠
٢٠١٤	٢٢,٥	١١٠٢٨٥

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠ ص ٣١١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠ ص ٢٩٢.

زياد طارق حسين الربيعي، الفقر واشكالية التوزيع في الاقتصادات الريعية :العراق إنموذجاً (دراسة قياسية)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠١٩، غير منشورة، ص ٨٩.

- **البطالة**

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، إضافة الى انها تمثل هدراً بالعنصر الانساني . ان سياسة الدولة في استيعاب العاملين في اجهزة الدولة وخاصة الامنية منها لم تنجح في استيعاب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية اذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما يجعل الصعوبة في مكافحتها اكبر بسبب المردودات السلبية التي تتولد عنها . ان الحد من ظاهرة البطالة و من ثم معالجتها تحتاج الى جهود استثنائية والى حزمة من السياسات المتكاملة والهادفة

اولا الى إصلاح سوق العمل والى إصلاح القطاعات المستوعبة الى العمالة وخاصة القطاعين الإنتاجيين الصناعة والزراعة مع اصلاح القطاع الخاص. ان التدمير الذي أصاب الاقتصاد العراقي من خلال دخوله في حروب ثلاث وما لحق به بعد التغيير في نيسان ٢٠٠٣ من حرب وأعمال إرهابية فضلا عن سياسة الانفتاح غير المنضبطة والتي ادت الى زيادة الاستيراد بشكل كبير وقصور العرض المحلي وتوقف الإنتاج بشكل شبه كامل والى تراجع الصادرات(عدا النفطية) ومع النمو في الصادرات النفطية ظهرت أعراض ما يسمى بالمرض الهولندي بحيث فقدت السلع الزراعية تنافسيتها مع السلع المستوردة وأصبح البلد يعتمد بشكل كامل على الخارج ، وجملة هذه الأسباب الاقتصادية وقفت عاملا مساعد في تفشي ظاهرة البطالة فضلاً عن الإرث الثقيل الذي خلفته الأنظمة السابقة.

إن الاقتصاد العراقي ومنذ ٢٠١٤ يمر بحالة من الركود بسبب الصدمة المزدوجة المتمثلة بانهيار اسعار النفط والتنظيمات الارهابية، وهذا يتطلب تنشيط الاقتصاد وخلق وظائف تستوعب العمالة المتزايدة، ويتم ذلك من خلال دعم الصناعات كثيفة العمل ودعم القطاع الخاص ومنحه الحوافز وليس باتباع سياسة التقشف التي تكون نتائجها سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي بخاصة البطالة التي هي من أعلى المعدلات .

جدول (١٢)

معدلات البطالة العام ومعدل بطالة الشباب وعمالة الاطفال للسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٦

مؤشرات التشغيل والبطالة	٢٠١٤*	٢٠١٦**
معدل البطالة للأعمار ١٥+	١٠,٦	١٠,٨
معدل بطالة الشباب للأعمار (١٥-٢٤)/ ذكور	١٧,٠	٢٠,١
معدل بطالة الشباب للأعمار (١٥-٢٤) / اناث	٦٤,٨	٣٨,٠
معدل بطالة الشباب للأعمار (١٥-٢٤)/ اجمالي	٢٠,٠	٢٢,٧
معدل النشاط الاقتصادي ١٥+	٤٢,٧	٤٣,٢
معدل عمالة الاطفال للأعمار (٦-١٤)/ ذكور	٢,١	٣,٤
معدل عمالة الاطفال للأعمار (٦-١٤)/ اناث	٠,٨	٢,٠
معدل عمالة الاطفال للأعمار (٦-١٤)/ اجمالي	١,٥	٢,٧

*نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤

**نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والهشاشة للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٦

يشير الجدول أعلاه الى ارتفاع معدلات البطالة من ١٠,٦ في المائة عام ٢٠١٤ الى ١٠,٨ في المائة عام ٢٠١٦ الا أن هذا الارتفاع يخفي تبايناً كبيراً بين الفئات العمرية، فقد بلغت بطالة الشباب الذكور١٧ في المائة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ في عام ٢٠١٤ ارتفعت الى ٢٠,١ في المائة عام ٢٠١٦ وبالنسبة للإناث وللعامين أعلاه بلغت ٦٤,٨ و ٣٨ في المائة ، وهي معدلات مرتفعة جداً تدلل على حالة الركود التي يمر بها البلد.الا أن معدل البطالة عاد الى الانخفاض عام ٢٠١٧ إذ بلغ ١٣,٨ ، وهذا نتاج التحسن الذي طرأ على اسعار النفط في تلك السنة[٣٠].

ان معالجة البطالة في العراق كما اسلفنا تحتاج الى حلو ل استثنائية خاصة وان نسبتها مرتفعة بين خريجي الكليات تتطلب اولا وقف اليات توليدها و هذا يحتاج الى الشروع بإصلاحات اقتصادية تطال كل مفاصل الحياة الاقتصادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص اولا وعدم الاعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث العراقيين مما

يوضح مدى الترهل في هذا القطاع. كما يتطلب الامر تشجيع عمليات تنظيم السكان وتحديد النسل من خلال برامج توعية لا تتوقف عند حدود الاعلام بل لابد وان تصل الى المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع اذ ان معدلات النمو السكاني في العراق من اعلى المعدلات في العالم كذلك معدلات الخصوبة ، كما يحتاج الامر اعادة النظر بالنظام التعليمي في العراق بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين .

وقد كان لبرنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دور في تشغيل اعداد كبيرة من الخريجين الا ان هذا البرنامج افتقر الى الشفافية والى متابعة التنفيذ كما انه ركز على المشاريع الصغيرة ولو كان من الاوفق القيام بحملة توعية والى وضع برنامج تدريبي يتعلق بالجوانب الفنية لكانت مردوداته افضل

سادسا»:- الخاتمة

ان مفهوم الامن الانساني «الانساني» من الناحية التاريخية كان المقصود منه المحافظة على سلامة الدولة من الاعداء الخارجيين ،لان الاعتقاد الذي كان سائدا» لتهديدات الامن والسلام الدوليين هما نتاج قوى خارجية اذ كانت الدولة تحتكر الحقوق ووسائل الحماية لمواطنيها. الا ان الصورة قد تغيرت خلال التسعينيات من القرن الماضي مع انتهاء الحرب الباردة فقد انتشرت الاوضاع غير الامنة داخل الدول ، حيث الفقر المادي والحكم السيئ والبطالة والنزاع ألعنفي وتدهور اوضاع التعليم والصحة والضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية ، ساهمت هذه العوامل في عدم الاستقرار سواءا» على المستوى المحلي او الدولي . ومع ذلك مازالت الدولة المسؤولة الرئيسة عن الامن على الرغم من فشلها في اغلب الاحيان ـــ في الوفاء بالتزاماتها الامنية بل شكلت هي تهديدا» لأمن مواطنيها. ان هذه العوامل ساعدت في تحويل الاهتمام من امن الدولة الى امن المواطنين وقد ازدادت هذه الاهمية بعد ان اخذ مفهوم الامن الانساني بعدا» مؤسسيا» عندما تم تبنيه من قبل الامم المتحدة في برنامجها الانمائي في عام ١٩٩٤ . ان امن الناس يكمل امن الدولة ويقوي التنمية الانسانية وحقوق الانسان، ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض الظواهر قد تشكل تهديدا لأمن الناس لكنها في الوقت

نفسه لا تشكل تهديدا لأمن الدولة .

وفي العراق فقد خصص التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ للأمن الإنساني وجاء في تعريفه يواجه سلسلة من الاخفاقات تتجسد معالمه في كثير من الشواهد لعل اهمها تدهور اوضاع التعليم بكل مستوياته فعلى الرغم من مرور اكثر من ثلاث سنوات على سقوط النظام الدكتاتوري لم تكن هناك فلسفة واهداف وسياسات واضحة المعالم للنظام التعليمي في العراق . كما ان الامية تشكل خطرا» يهدد امن الناس اذ بلغت مستويات مرتفعة .فضلاً عن ارتفاع نسب الهدر والتسرب في مراحل التعليم الثلاث. و دليل المساواة بين الجنسين هي الاخرى تدهورت بشكل خطير.

وفي المجال الصحي فان الامر يزداد سوءا» في بعض مؤشرات الامن الصحي بل تدهور العمر المتوقع وارتفعت الاصابات بمرض الملاريا مما يدل على تدهور الخدمات الصحية..

وفي مجال مكافحة الفقر الانساني نلحظ مدى التدهور ايضا» والحاصل في نوعية الحياة حيث يصنف الراصد الاجتماعي العراق ضمن الدول الاسوأ

ان الوضع النهائي للأمن الانساني في العراق يعاني من تحديات جمة وفي كافة المستويات مما يتطلب الامر وضع السياسات الكفيلة لتحقيقيه في الاجلين القصير والطويل .الا ان الامر يبدأ من وضع السياسات الكفيلة بتجاوز التحديات التي تواجه الامن الانساني بأبعاده كافة يسبقها خطوة مواجهة الفساد وتجاوز المحاصصة وابعاد وزارة التربية والتعليم العالي منها. إن اعادة بناء الاقتصاد من شأنه ان يؤدي الى القضاء على البطالة وانخفاض مستويات الدخل وتفشي الفقر ومن ثم التأثير في المستويات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

وأخيراً لابد أن توضع خطط التنمية والاستراتيجيات الخاصة بالتخفيف من الفقر وإستراتجية التعليم وإستراتجية الصحة موضع التنفيذ حتى وأن تطلب الامر اعادة النظر بها حتى تصبح قابلة للتنفيذ وأن تصدر تلك الاستراتيجيات والخطط بقوانين حتى تكون ملزمة التنفيذ.

هوامش البحث:

١ -التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، ص ٢٢

٢ - كارينا باتثياني " عقبات في وجه الأمن الانساني " الراصد الاجتماعي تقرير عام ٢٠٠٤ ، ص ١٦-١٧

٣- رسالة الامين العام للامم المتحدة الى " ورشة العمل الدولية حول الأمن الانساني " المنعقدة في " اولان باتور" (منغوليا) ٨-١٠ ايار/ مايو ٢٠٠٠.

4-Human Security Now, omission on Human Security ,New York, 2003,P.2>

٥ - وزارة التخطيط، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠١٨، ص ٢٢.

٦ - البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، ص ٤.

٧ - عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني في العراق- مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ١٢.

٨- تقرير التنمية الانسانية لعام ٢٠٠٥ ص ١٣

٩- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، ص ٢٧

١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ١٨

١١- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع ٢٠١٢-٢٠١٣، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٧٥.

١٢- تقرير الراصد الاجتماعي لسنة ٢٠٠٤ ص ١١٤

١٣- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي " التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة" ٢٠٠٨ ، ص ٣٢

١٤-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية احصاء التنمية الانسانية ،تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية ،ص ١٥

١٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي «مسح أحوال المعيشة لسنة ٢٠٠٤» ص

١٦- الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات(٢٠١٤-٢٠١٧)،٢٠١٨، ص ١٩.

١٧- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع ٢٠١٢-٢٠١٣، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٩٦-٣٩٨.

١٨- كامل علاوي كاظم، قراءة في

الموازنات الاتحادية في العراق للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، متاح على الانترنيت ، ص ٢٦
١٩- الاسكوا ، الاهداف الانمائية للالفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥ ، ص ٢٢
٢٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ص ٢٦٣
٢١- محمد كاظم المهاجر «مفاهيم وطرق قياس الفقر،عرض وملاحظات ورؤية مضافة»المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، ندوة مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الاقطار العربية بيروت ،٢٠٠٢، ص ٢١
٢٢- عبد الرزاق الفارس» الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي « مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠٠١،ص ٢٤
٢٣- اندريا فيغوريتو «بعض الملاحظات عن مقارنة مستويات الفقر بين البلدان ً الراصد الاجتماعي ، تقرير ٢٠٠٣ ص ٦٤
٢٤- تقرير التنمية الانسانية لعام ١٩٩٨، ص ٢٥
٢٥- علي عبدالقادر علي « حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية « المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ٢٠٠٥ ، ص٥
٢٦- وزارة التخطيط، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص ١٨.
٢٧- الوقائع العراقية ، قانون الموازنة الاتحادية.، العدد ٤٤٣٠ في ٩/ ١/ ٢٠١٨
٢٨- وزارة التخطيط، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص ١٥-١٦..١
٢٩- وزارة التخطيط، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص ٣٦..
٣٠- الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الاحصائي لعام ٢٠١٨، متاح على الموقع الالكتروني للجهاز.